أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية

الدكتور عبدالله سالم الدراوشة. جامعة الحسين بن طلال.
الدكتور مراد عبدالله المواجدة جامعة مؤتة

ملخص هدفت الدراسة إلى التعرف أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وقد تم استخدام عينة عشوائية بسيطة كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (433) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

وجود أثر للمتغيرات الاجتماعية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني جاء في المرتبة الأولى التفكك الأسري حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.30) وانحراف معياري (7.69)، ويليه في المرتبة الثانية ضعف الوازع الديني حيث بلغ المتوسط الحسابي(4.29) وانحراف معياري(7.03)، ثم يليه في المرتبة الثالثة ضعف وسائل الضبط الاجتماعي حيث بلغ المتوسط الحسابي(4.28) وانحراف معياري(٦,٤٥).

وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر للمتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، والتي تعزى لاختلاف المتغيرات (النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، الوظيفة)، عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، جريمة القتل، الطلبة

The Impact of Social Factors Leading to Murders in Jordanian Societyfrom the Perspective of Students at Jordanian Universities

Abstract The study aimed to identify the impact of social factors leading to murders in the Jordanian society from the perspective of university students. To achieve the objectives of this study, a questionnaire was designed to collect data. A random sample of 433 subjects was selected. A simple random sample method was used to determine the study sample. The study found the following results: The study showed that the most important social factors leading to murder in Jordan are: family breakdown with the mean of (4.30) and a standard deviation of (7.69), weakness of religious influence with the mean of (4.29) and a standard deviation of (7.03), and the weakness of the means of social control with the mean of (4.28) and a standard deviation of (6.45)The study made a number of recommendations.

Key words: murder, crime, university students, Jordan

المقدمة: إنّ جريمة القتل ظاهرة اجتماعية خطيرة تنتشر في مختلف المجتمعات البشرية المتقدمة والنامية، ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات الإنسانية، وظاهرة غير حضارية مرفوضة بكافة أنواعها، فقد عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ، فأول جريمة ترتكب على سطح الأرض عندما قتل ابن آدم عليه السلام آخاه منذ ذلك الوقت، ومعظمها ناتج عن أسباب اجتماعية، حيث يقدم الفرد على ارتكاب الجريمة بسبب الاضطراب الاجتماعي، والتغيرات الاجتماعية على النظم الاجتماعية مما يجعل العادات

والتقاليد غير قادرة على تلبية احتياجات الأفراد الأساسية، مما يجعل البيئة الاجتماعية عاملاً مساعداً في اضطراب الشخصية مما يدفع للانحراف، وممارسة أنماط سلوكية يعاقب عليها القانون، حيث تسهم العوامل الاجتماعية بشكل رئيس بدفع الفرد لارتكاب جرائم القتل كالتصدع الأسري والفقر والبطالة والتنشئة غير السوية (القحطاني،2010).

وكذلك بعض الجرائم تقع تحت وطأة الأمراض النفسية، واستجابة لمواقف سلوكية خاطئة، كما يحدث في جرائم الشرف والعرض فيفقد الإنسان قدرته على السيطرة على حواسه ونفسه فيصبح كالأعمى يتصرف دون وعي، وبالتالي يرتكب الفرد جريمة القتل(إبراهيم،2012).

وهذا يرجع إلى غياب السلطة العامة لانعدام مفهوم الدولة عندهم، كما يرجع إلى انعدام التنظيم القضائي في كثير من الأحيان مما يجعل جزاء القتل هو الأخذ بالثأر، بل كان الثأر هو الجزء الوحيد في الألم لأغلب الحالات(حسن،1999).

ولكن بعد نشوء الدولة المدنية ظهر العديد من التشريعات لتنظيم أحكام جريمة القتل ووضع الجزاءات المختلفة بدلاً من الانتقام الذي يقوم به ذوو المجني عليه، وبذلك فقدت جريمة القتل الخاص من حيث كونها أمراً يخص أهل القتيل في توقيع الجزاء، واكتسبت الجريمة العامة التي تتولى السلطة العامة العقاب عليها(زنائي،1991).

فجريمة القتل من أخطر الجرائم التي ترتكب بحق الإنسانية، فلا زالت في تزايد مستمر نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تمر بها المجتمعات البشرية، فلذلك أصبحت تهدد أمن المجتمع واستقراره، وأكثر تعقيداً نتيجة التطورات التكنولوجية السريعة التي يمر بها العالم بأسره، حيث أصبح العالم مسرحاً لارتكاب الجريمة(المجذوب،1993).

لذا فقد كان للتغير الاجتماعي السريع والثورة التكنولوجية وتطور وسائل نقل المعلومات وخاصة وسائل الأعلام غير المسئولة ساهمت في الإخلال في منظومة القيم الاجتماعية لدى الشباب من خلال انتشار أفلام العنف والجنس، والترويج للقيم، والثقافات الأجنبية دون مراعاة للقيم المحلية قد ساهم في تصاعد

ففي المجتمعات البدائية في الفترة السابقة لنشوء الدولة، كانت المجتمعات تعيش على أساس عائلي فإذا قتل شخص من عائلة شخصاً من عائلة أخرى، حاول ولي الدم أخذ الثأر بنفسه، وبذلك كل ما في وسعه للبلوغ إلى غايته، وعندما أتسع نطاق العوائل تكون التكتل القبلي، وفيه تهب القبيلة لمعاونة ولي الدم من أفرادها إذا استعصى عليه أخذ الثأر لمعاونته على ذلك حفاظاً على كرامتها، مما يؤدي أحياناً إلى الصدام بين قبيلة الجاني وقبيلة المجني عليه(عبدالحميد،1975).

معدلات الجريمة لما لها من آثار اجتماعية سلبية خطيرة على الفرد، والأسرة، والمجتمع بشكل عام(البداينه،2003).

والمجتمع الأردني ليس بمنأى عن هذه التغيرات الهائلة نتيجة الانفتاح على المجتمعات الأخرى والتطور والتقدم التكنولوجي، فلا زالت معدلات الفقر والبطالة مرتفعة بالإضافة إلى الزيادة السكانية بسبب من دخول عدد كبير من السوريين والعراقيين ساهم في توفير بيئة خصبة لانتشار الجريمة فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتدني المستوى المعيشي ودخل الفرد، وتدني الأجور، وانتشار الفقر، وارتفاع نسبة البطالة التي يشهدها المجتمع الأردني أصبحت دوافع لارتكاب الجريمة، لذلك تسعى هذه الدراسة لمعرفة أثر المتغيرات الاجتماعية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة أثر المتغيرات الاجتماعية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني التي لا زالت معدلاتها في تزايد مستمر، ومن المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تهدد أمن المجتمع واستقراره، بسبب التغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الأردني ويشير التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية إلى ارتفاع جرائم القتل في الأردن العام (2015)، حيث بلغ عدد الجرائم المرتكبة

(656) جريمة قتل، بينما في عام (2014) حوالي (798) جريمة قتل(التقرير الإحصائي الجنائي، 2015).

لذلك يستوجب التدخل للتعرف على أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية.

أسئلة الدراسة:

وبالتحديد تسعى هذه الدراسة إلا الإجابة على التساؤلات التالية:

السؤال الأول: ما أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ؟

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية والتي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي والدخل؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في معرفة أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني، التي تترك آثاراً اجتماعية سلبية على الأسرة والمجتمع، كما وتبرز أهمية الدراسة في الأمور الآتية:

١. بيان أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية.
٢. من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى بعض النتائج والاقتراحات التي قد تسهم في وضع مجموعة من الأسس والاستراتجيات المفيدة لمكافحة الجريمة في المجتمع الأردني.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرف على أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية.
٢. تشكل هذه الدراسة نقطة انطلاق نحو دراسات أخرى مستقبلية تقييم واقع وحجم ظاهرة جريمة القتل في المملكة الأردنية الهاشمية .
٣. الكشف عن الفروق الإحصائية لأثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، والتي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي والدخل؟

مصطلحات الدراسة:

مفهوم جريمة القتل في اللغة: بأنها الإماتة، وإزهاق الروح، يقال: قتلته قتلاً أزهقت روحه فهو قتيل، والمقتل بفتح الميم والتاء، الموضوع الذي أصيب لا يكاد صاحبه يسلم، ويقال للمرأة: قتيل أيضاً بدون تاء، إذا ذكر الموصوف مع الوصف، نحو هذه أمرآة قتيل، وإذا حذف الموضوع لابد من ذكر التاء نحو رأيت قتيله بني فلان، والجمع قتلى في كل ذلك (الفيروز،1987).

وجاء في لسان العرب: قتل يقتل قتلاً، أي أمانة بضرب بحجر أو بسم أو بأنه عله(ابن منظور،2010).

ويعرف القتل في الاصطلاح بأنه: "تعمد قتل النفس بأي وسيلة كانت مثل التحريق والتغريق والإلقاء من مكان شاهق أو الخنق أو السم ، وعرفه بعض الدّرسين: بأنه القتل بالآلة المحددة التي من شأنها أن تقتل كالسيف والسكين والنار".(محمد،1996).

وكذلك تعرف جريمة القتل: "بأنها الخروج على القواعد والنظم التي ارتضاها المجتمع لنفسه، وتعتبر مخالفتها والخروج عن تلك القواعد والنظم سلوكاً غير اجتماعي"(الرميح، 1425هـ، ص111).

وكذلك تعرف اجتماعياً: تلك الأفعال التي تمثل خطراً على المجتمع أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد (زيد،1978).

وكذلك تعرف الجريمة بأنها فعل من العباد تزول به الحياة (الجبوري، 1989).

كما تعرف بأنها كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها، أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة (زيد،1978).

التعريف الإجرائي لجريمة القتل: هي فعل يؤدي إلى إزهاق روح انسان بقصد أو عن طريق الخطأ.

الإطار النظري:

لقد أهتم علماء الاجتماع بدراسة العوامل للمؤدية الجريمة، حيث ركز البعض منهم على النواحي البيولوجية، وركز بعض الآخر على الظروف الاجتماعية، والعوامل البيئية، والاقتصادية، والوراثية (الشاذلي،2006).

و يرى العالم (وليم بونجيه) أن الجريمة فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها للقانون (رمضان،1986).

بينما يرى العالم لومبروزو(Lombroso) أن الظاهرة الإجرامية من صنع الإنسان المجرم أولا وقبل كل شيء، هذا يكون من الطبيعي فحص شخصية هذا المجرم، والتعرف على كافة جوانبها، ثم محاولة الربط بين خصوصية الجاني وبين الجرم الذي ارتكبه (الوريكات،2004).

أما العالم رنست هوتون (Ernest Hooton, 1939) فهو يرى أن المجرمين يمثلون طبقة دنيا، أو أن بنيتهم تتكون من أنواع عضوية رديئة، وأنّ منع الجريمة يمكن فقط تحقيقه بواسطة استئصال الأشخاص غير الصالحين جسدياً أو عضوياً (أو عقلياً أو أخلاقياً) (المهيرات، 2000).

وكذلك يرى العالم (كاره، 1992) أن الجريمة هي كل سلوك جرمي يخالف ما ترتضيه الجماعة من قيم وأعراف.

فالجريمة من منظور اجتماعي هي كل فعل لا تقبله غالبية أفرد المجتمع، ويشمل ذلك الجرائم القانونية وغير القانونية، ويبين العالم (أميل دوركايم) بأن الجريمة ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها، وكذلك ويرى العالم سذرلاند أن الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرره بها، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة، أما العالم(تارد)، فيرى أن الجريمة تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتأصل في المجتمع عن طريق التقليد والمحاكاة(الوريكات،2004).

ويرى كولي(Coly) أن الجريمة تشأ نتيجة التفكك الاجتماعي، مما يؤثر في فقدان تأثير القواعد والقوانين والنظم الاجتماعية على الفرد، وهذا يؤدي بدوره إلى ظهور المشكلات الاجتماعية والسلوكيات الجرمية بمختلف أنواعها(الصنيع، 1994).

أما العالم فوللر(Fuller)، فيرى أن الجريمة تنشأ بسبب صراع القيم أو تضارب المصالح بين الجماعات مثل التطرف، والإرهاب، والقتل، وكذلك يلعب رفقاء السوء دور مهم في ارتكاب الجريمة (شمس، 1992).

بينما بارسونز يرى أن الجرائم تنشأ نتيجة اختلال نظم القيم والمعايير في المجتمع، ونتيجة هذا الخلل تظهر الجريمة(Rizer,1986).

أما العالم مايكلوفسكي وبولاندر(Michalowski and Bolaner,1976) ، فرى أن سبب الجريمة هو قيام الفقراء بتنازلات ليست من مصلحتهم، ولا تخدم منافعهم، وأن القوانين والتعريفات القانونية للجريمة والانحراف هي ملكية خاصة للطبقة الحاكمة، بينما يرى كوهين(Cohen,1955) أن الإحباط في المكانة الاجتماعية لأبناء الطبقات الفقيرة من أهم العوامل المؤدية لارتكاب الجريم، ويرى ريكلس (Reckles) أن الضغوط الداخلية مثل التوتر، والثورة، والصراع، والضغوط الخارجية تشمل الشروط الحياتية الصعبة كالحرمان والفرص المحدودة، تسبب ارتكاب الجريمة(الوريكات،2004)

بينما يرى(الثقفي،2001) أن الزيادة السكانية واختلاف البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأحياء والمجتمعات المحلية، وعمليات النمو، والتحضر السريع لها دور في انتشار السلوك الجرمي، وتعود الجريمة في حقيقتها إلى ضعف الوازع الديني، والأخلاقي عندما يرتكبونها(أحمد،2006).

أما من الناحية الاجتماعية، فتعني جريمة القتل بأنها الجريمة المرتكبة بطريقة مقصودة أو غير مقصوده لأدنى سبب وبدون مبرر نتيجة عامل الفقر والبطالة بين الناس ، ويندرج تحت جرائم القتل جرائم الثائر وهي منتشر بصورة كبيرة؛ نتيجة لعدم وجود السلطة السياسية الحازمة، ولعدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية علاوة على وجود العصبية القبلية في نفوس الناس(العوحي، 1985).

ومن الناحية النفسية تعرف جريمة القتل: بأنها التعدي الحاصل من فرد أو عدة أفراد في مجتمع معين على القيم الخاصة بهذا المجتمع وانتهاك حقوق أفراده (العوحي، 1985).

ومن الناحية القانونية: فهو أي فعل يؤدي إلى إزهاق روح إنسان حي ، بقصد أو خطأ، والمقصود بالإنسان الحي الذي برز أي جزء منه إلى الخارج وان لم يكن قد تنفس، أو ولادة تامة (عبد الستار، 1990).

ومن الناحية الدينية : تتفق جميع الشرائع السماوية على تحريم جريمة القتل، وإيقاع العقوبات الرادعة في حق مرتكب الجريمة ليتمكن الناس في المجتمع من العيش بأمن واستقرار، ومن المنظور الإسلامي فإن جريمة القتل من أخطر الجرائم التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية (بن عمر، 1998).

أنواع جرائم القتل:

هناك ثلاثة أنواع لجرائم القتل وهي (القحطاني،2002):

١. القتل العمد: هو ثبوت إزهاق روح إنسان قصداً وبغير حق مقرر بمقتضى الشريعة بفعل إنسان آخر.
٢. القتل شبه العمد: ما تعمد فيه الجاني الفعل المزهق قاصداً إزهاق روح المجني عليه.
٣. القتل الخطأ: فهو القتل بغير قصد إزهاق الروح.

العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل:

أن مشكلة جريمة القتل تعتبر من المشاكل متعددة الجوانب، لذلك فإن العديد من العوامل تتفاعل وتساهم في ارتكاب جريمة القتل، لذلك لا نستطيع أن ننسب أسباب ارتكابها لعامل أو عدة عوامل ذات طابع جسمي(بيولوجي) أو نفسي (سيكولوجي) أو بيئي إيكولوجي أو ....إلخ، وإنما يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل المختلفة المحيطة سواء كانت عوامل ذاتية أو بيئية لذلك فإن درجة مساهمة كل عامل تختلف من مجتمع لآخر، ومن حدث لآخر، فما يعتبر سبباً جوهرياً في حالة ما قد يكون سبب مساعد في حالة أخري.

وإن تقسيم العوامل المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل لا يعني انفصالها عن بعضها البعض، ذلك أنها متداخلة ومتشابكة إلى درجة بالغة التعقيد، ومن أهم العوامل المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل متنوعة، أهمها:

١. **التعصب العنصري أو الطائفي:** تشهد الساحات العربية والإسلامية سجالاً بين جماعات متباينة تحاول أن تغذي وتثير النعرات الطائفية والعنصرية بنية تفكيك المجتمع العربي وإشغاله عن أهدافه الإستراتجية ولعل من أخطر الدوافع الاجتماعية حينما تتعصب جماعة معينة من جماعة معينة وتتطرف في سلوكها وتصرفاتها وعقائدها، وتحاول أن تستنتج الأخر أو أزاحته بأي أسلوب ومنها أساليب العنف والقتل(الحسين،2006) .
٢. **الثأر من الآخرين:** أن نزعة الثأر نزعة عدوانية حينما لا يجد المعتدى عليه من ينصره أو يأخذ له حقه أو ينتصف له.
٣. **التطرف في الدين:** يلجأ بعض الأفراد إلى تشويه الدين والتطرف منه، وينكر الآخرين ودياناتهم أو معتقداتهم أو طوائفهم، كما يقال حب النفس الأعمى، فأنه لا يرى إلا نفسه، ويحاول أن يحقق مآربه ومصالحه الذاتية ويتستر برداء الدين (الأسدي، 2001).

حيث إنّ ضعف الوازع الديني يؤدي إلى تفشي وانتشار جرائم القتل التي تترك آثاراً سلبية على الفرد والمجتمع والدولة(الشناوي،١٩٨٨).

٤. **التفكك الأسري:** أن الأسرة هي اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، سواء كان ذلك المجتمع متحضراً أو ريفياً أو قبلياً، فإنّ الأسباب والدوافع المؤدية إلى انهيار الأسرة قد تنعكس بشكل سلبي على المجتمع، فانعدام التفاهم بين الزوجين والخلافات وحالات الطلاق أو الهجر كلها عوامل تؤدي بالنتيجة على الأبناء فتولد لديهم روح المشاكسة والعناد والعنف ومعاشرة رفقاء السوء والانحراف(الأميري، 2001).

و يرى العالم وليم توماس وفولورين بأن جريمة القتل تنشأ نتيجة مظاهر التفكك الاجتماعي والذي يؤدي إلى فقدان تأثير القواعد والقوانين المجتمعية في الفرد وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة على اختلاف أنواعها (الصنيع، 1994).

٥. **التنشئة الأسرية الخاطئة:.** إنّ تأديب الطفل وتهذيبه عملية ضرورية لجعله كائناً اجتماعياً صالحاً يؤمن بالأخذ والعطاء، ويحترم حقوق غيره، ويلتزم بالقيم الاجتماعية السائدة، ويقدس المثل المجتمعية العليا، وتتمثل في التنشئة الاجتماعية السليمة، والتربية، والنظم الاجتماعية دور هام في صلاح الفرد أو انحرافه، وكلما كانت التنشئة سليمة وتلبي احتياجات الفرد الأساسية يستطيع من خلالها تجاوز السلوكياتالمنحرفة (الصنيع، 1994).نّ الأسرة والمدرسة والمجتمع ملتزمون بأداء هذا الواجب تجاه أفرادها، فعملية التنشئة الاجتماعية تعتبر بمثابة حجر الأساس في تقويم سلوكيات الطفل، فقد يتعلم الطفل من خلال التنشئة الاجتماعية الخاطئة قيما ومفاهيم اجتماعية فاسدة كتلك التي تتصل بالشرف والأمانة والعفة والنزاهة والصدق وغيرها من المعايير الأخرى، والطفل الذي ينشأ في تربية فاسدة لا يشعر بالندم عند ارتكابه السلوك المنحرف، وقد لوحظ أن أسلوب التربية إذا اتسم بالعنف والغلظة يؤدي إلى اللجوء إلى العدوان وفقدان الأمن والطمأنينة (ابراهيم، 1987).

٦. **الحرمان:** الشعور بالحرمان ينتج عن وجود عائق يحول دون إشباع دوافع الفرد وحاجاته، كما يتضمن في الوقت نفسه تهديداً للشخصية وإخلالاً بالشعور بالأمن، وكلما ازداد الإحساس بالحرمان كلما تعرضت ذات الفرد إلى الاضطراب.

٧. **رفقاء السوء:** يختار الفرد من المحيط الاجتماعي الذي يحيط به الجماعة التي تناسبه في القيم والاتجاهات والمثل والرغبات، ومع رفقاء السوء يجد الفرد فرصته الأولى لعقد علاقات اجتماعية جديدة عن تلك التي ألفها داخل محيط أسرته، وأبرز ما يتعلمه الفرد من رفقائه ، معنى السلطة حيث يختبر مدى قدرته على تخطي الحدود التي رسمها الأسرة والمدرسة والمجتمع، وبالتالي يقع في براثن الانحراف والجريمة.

٨. **أوقات الفراغ:** وهي الأوقات التي تكون سبباً ودافعاً لارتكاب السلوك المنحرف.

٩. **التغيرات السريعة في المجتمع:** إنّ التغيرات السريعة والمفاجئة والسياسية والاقتصادية أو الثقافية كل ذلك ينعكس على المجتمع وأن هذه التغيرات ما هو إيجابي أو سلبي وأن التغيرات السلبي له انعكاسات خطيرة على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم(شويه، 2004).

١٠. **غياب الأنظمة والقوانين الرادعة:** فإنّ من أبرز الدوافع الاجتماعية لارتكاب السلوك الجرمي هو غياب القوانين والأنظمة الرادعة(الزبيدي، 1999).

١١. **الكراهية والحقد:** أن كثيراً من جرائم القتل تحدث حينما يفقد الفرد حقوقه وتنتهك كرامته، ويعتدى عليه أو أحد أفراد أسرته فأنه يلجأ للعداوة والكراهية والحقد في نفسه ويحاول أن يقتص في الوقت المناسب للرد على من اعتدى عليه، أما الأسلوب الذي يتخذونه، فهناك أساليب مختلفة مثل التشهير أو الخطف أو القتل(حمزه،1994).

١٢. **ازدياد العاطلين عن العمل:** من أبرز الدوافع الاجتماعية في الوقت الراهن إلى ارتكاب الجريمة هو ارتفاع عدد العاطلين

عن العمل، ولعل منهم من يحمل شهادات جامعية، وحينما لا يجد هذا الفرد العمل المناسب، ويرى غيره لا يستحقون العمل نجده يستخدم كل الأساليب العنيفة لتحقيق حقوقه(شويه،2004).

١٣. تدني الوضع المادي: تلعب دوراً مهماً في ارتكاب الجريمة، حيث تدفع الفرد إلى ارتكاب السلوك المنحرف، بسب التغيرات الاقتصادية التي تمر بها المجتمعات، فعلى سبيل المثال البطالة وعدم كفاية الموارد، وعدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية مما يجعل هذه الفئة أكثر عرضة لارتكاب السلوك المنحرف (عبدالستار، 1995).

جرائم القتل المرتكبة في الأردن:

يشير التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن إدارة المعلومات الجنائية، في مديرية الأمن العام، إلى ارتفاع جرائم القتل في المملكة الأردنية الهاشمية للعامين (2014–2015)، حيث بلغ عدد الجنايات التي تقع على الإنسان لعام (2014) حوالي (1864) جريمة قتل، وفي عام (2015) بلغ (1644) جريمة قتل بمختلف أنواعه.

ويشير (التقرير الإحصائي الجنائي إدارة المعلومات الجنائية،2015)، حول الجنايات والجنح التي تقع على الانسان، فقد تبين في عام (2014) أن جرائم الشروع بالقتل بلغ عددها (556) جريمة، بينما جريمة القتل مع سبق الإصرار(العمد) بلغ عددها(80) جريمة، أما جريمة القتل القصد فقد بلغ عددها(90) جريمة، بينما جريمة الضرب المفضي إلى الموت بلغ عددها(6)، وأما جريمة القتل من غير قصد(القتل الخطأ) فبلغ عددها(37)، أما جريمة الإيذاء البليغ، فقد بلغ عددها (1068)، أما مجموع تلك الجنايات والجنح التي تقع على الانسان، فقد بلغ مجموعها(1864) جريمة.

وفي عام (2015) تبين أن جرائم الشروع بالقتل بلغ عددها (464) جريمة، بينما جريمة القتل مع سبق الإصرار(العمد) بلغ عددها(75) جريمة، أما جريمة القتل القصد، فقد بلغ عددها(76) جريمة، بينما جريمة الضرب المفضي إلى الموت بلغ عددها(8)، وأما جريمة القتل من غير قصد(القتل الخطأ) فبلغ عددها(33)، أما جريمة الإيذاء البليغ، فقد بلغ عددها (1068)، أما مجموع تلك الجنايات والجنح التي تقع على الانسان، فقد بلغ مجموعها(1644) جريمة.

وكذلك يشير (التقرير الإحصائي الجنائي إدارة المعلومات الجنائية،2015)، إلى أن الجرائم المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في المملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بالجنايات والجنح التي تقع على الإنسان ففي عام (2014) وأن جرائم الشروع بالقتل بلغ عددها (62) جريمة، بينما جريمة القتل مع سبق الإصرار(العمد) بلغ عددها(12) جريمة، أما جريمة القتل القصد فقد بلغ عددها(13) جريمة، بينما جريمة الضرب المفضي إلى الموت بلغ عددها(0)، وأما جريمة القتل من غير قصد(القتل الخطأ) بلغ عددها(1)، أما جريمة الإيذاء البليغ فقد بلغ عددها (93)، أما مجموع تلك الجنايات والجنح التي تقع على الانسان فقد بلغ مجموعها(181) جريمة.

وفي عام (2015) تبين أن جرائم الشروع بالقتل بلغ عددها (33) جريمة، بينما جريمة القتل مع سبق الإصرار(العمد) بلغ عددها(6) جرائم، أما جريمة القتل القصد، فقد بلغ عددها(5) جرائم، بينما جريمة الضرب المفضي إلى الموت بلغ عددها(2)، وأما جريمة القتل من غير قصد(القتل الخطأ)، فبلغ عددها(3)، أما جريمة الإيذاء البليغ، فقد بلغ عددها (81)، أما مجموع تلك الجنايات والجنح التي تقع على الانسان، فقد بلغ مجموعها(130) جريمة.

وكذلك أظهر(التقرير الإحصائي الجنائي إدارة المعلومات الجنائية،2015)، إن الجرائم المرتكبة من قبل العاطل الطلاب في المملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بالجنايات والجنح التي تقع على الإنسان ففي عام (2014) أن جرائم الشروع بالقتل بلغ عددها (94) جريمة، بينما جريمة القتل مع سبق الإصرار(العمد) بلغ عددها(14) جريمة، أما جريمة القتل القصد، فقد بلغ عددها(14) جريمة، بينما جريمة الضرب المفضي إلى الموت بلغ عددها(0)، وأما جريمة القتل من غير قصد(القتل الخطأ)، فبلغ عددها(5)، أما جريمة الإيذاء البليغ، فقد بلغ عددها (118)، أما مجموع تلك الجنايات والجنح التي تقع على الانسان فقد بلغ مجموعها(245) جريمة.

وفي عام (2015) تبين أن جرائم الشروع بالقتل بلغ عددها (62) جريمة، بينما جريمة القتل مع سبق الإصرار(العمد) بلغ عددها(9) جرائم، أما جريمة القتل القصد، فقد بلغ عددها(12)

جريمة، بينما جريمة الضرب المفضي إلى الموت بلغ عددها(1)، وأما جريمة القتل من غير قصد(القتل الخطأ) بلغ عددها(0)، أما جريمة الإيذاء البليغ، فقد بلغ عددها (95)، أما مجموع تلك الجنايات والجنح التي تقع على الانسان فقد بلغ مجموعها(179) جريمة.

أما الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث في المملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بالجنايات والجنح التي تقع على الإنسان ففي عام (2014) أن جرائم الشروع بالقتل بلغ عددها (68) جريمة، بينما جريمة القتل مع سبق الإصرار(العمد) بلغ عددها(7) جرائم، أما جريمة القتل القصد فقد بلغ عددها(12) جريمة، بينما جريمة الضرب المفضي إلى الموت بلغ عددها(0)، وأما جريمة القتل من غير قصد(القتل الخطأ) ، فبلغ عددها(5)، أما جريمة الإيذاء البليغ، فقد بلغ عددها (224)، أما مجموع تلك الجنايات والجنح التي تقع على الانسان، فقد بلغ مجموعها(316) جريمة.

وبينما في عام (2015) تبين أن جرائم الشروع بالقتل بلغ عددها (62) جريمة، بينما جريمة القتل مع سبق الإصرار(العمد) بلغ عددها(11) جريمة، أما جريمة القتل القصد فقد بلغ عددها(12) جريمة، بينما جريمة الضرب المفضي إلى الموت بلغ عددها(2)، وأما جريمة القتل من غير قصد(القتل الخطأ) بلغ عددها(6)، أما جريمة الإيذاء البليغ، فقد بلغ عددها (185)، أما مجموع تلك الجنايات والجنح التي تقع على الانسان فقد بلغ مجموعها(278) جريمة.

أما الجرائم المرتكبة من قبل الأجانب في المملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بالجنايات والجنح التي تقع على الإنسان ففي عام (2014) أن جرائم الشروع بالقتل بلغ عددها (50) جريمة، بينما جريمة القتل مع سبق الإصرار(العمد) بلغ عددها(8) جرائم، أما جريمة القتل القصد، فقد بلغ عددها(11) جريمة، بينما جريمة الضرب المفضي إلى الموت بلغ عددها(0)، وأما جريمة القتل من غير قصد(القتل الخطأ) بلغ عددها(6)، أما جريمة الإيذاء البليغ فقد بلغ عددها (142)، أما مجموع تلك الجنايات والجنح التي تقع على الانسان فقد بلغ مجموعها(217) جريمة.

وبينما في عام (2015) تبين أن جرائم الشروع بالقتل بلغ عددها (46) جريمة، بينما جريمة القتل مع سبق الإصرار(العمد) بلغ عددها(7) جرائم، أما جريمة القتل القصد فقد بلغ عددها(6) جرائم، بينما جريمة الضرب المفضي إلى الموت بلغ عددها(4)، وأما جريمة القتل من غير قصد(القتل الخطأ) بلغ عددها(4)، أما جريمة الإيذاء البليغ فقد بلغ عددها (110)، أما مجموع تلك الجنايات والجنح التي تقع على الانسان فقد بلغ مجموعها(177) جريمة.

في حين تعتبر عقوبة الإعدام من أقدم العقوبات التي عرفتها القواعد القانونية الجنائية، وهي أقسى أنواع العقوبات، حيث لجأ المشرع الجنائي إلى نظام العقوبات البدنية، وعلى رأسها عقوبة الإعدام، كنوع من استئصال الجاني من الجماعة على نحو قطعي ونهائي.

وكانت الحكومة أوقفت في العام (2006) تنفيذ أحكام الإعدام، إلا أنها عادت ونفذت حكم الإعدام في (9) محكومين في العام (2014)، بينما لم يحدث أن حُكم بالإعدام على أي معتقل سياسي أردني.

أحكام جريمة القتل في الشريعة الإسلامية:

الشريعة الإسلامية جاءت لحماية الدين والنفس والمال والنسل والعقل، ولأجل حفظ النفس البشرية، والمعاقبة على المساس بها وتحريم جريمة القتل حيث قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز" ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً" (سورة الإسراء، أية ٣٣.)

لذلك فجميع الشرائع السماوية اتفقت على تحريم القتل وإيقاع أشد العقوبات في حق مرتكبه ليتمكن الناس بالعيش بأمن وسلام، ففي الدين الإسلامي تعتبر جريمة القتل من الجرائم التي تهز كيان المجتمعات البشرية، ومن ذلك قوله تعالى ومن ذلك قوله تعالى :" ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق" (**الاسراء."33"**).

عن عبدالله بن عمرو بن العاص _رضي الله عنهما_ أن رسول الله_ صلى الله وعليه وسلم_ قال" ألا إنّ قتيل الخطأ شبه العمد قتيل السوط والعصا فيه مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها".

وبين الدين الإسلامي إنَّ أول ما يقضى به بين الناس يوم القيامة والاعتداء على حرمة الإنسان لأهميته وخطورته، فقد روى الإمام البخاري عن عبدالله بن مسعود_ رضي الله عنهما _قال :

قال النبي_ صلى الله وعليه وسلم_ :" أول ما يقضى به بين الناس في الدماء"(ابن عمرو،1998،130).

إلا أن الشريعة الإسلامية تجيز لولي المجني عليه أن يعفو عن القصاص، فإذا سقطت عقوبة القصاص، ويكون العفو إما مجاناً وإما إلى الدية، وجبت الدية على الجاني، ويمكن أن يحكم في حالة العفو على الدية أو مجاناً بعقوبة تعزيرية (عوده،2000).

يرى الباحث أن جريمة القتل من أخطر الجرائم التي تركب بحق الإنسانية، وحتى نتمكن من الحد من جرائم القتل شبه اليومي في المجتمع الأردني، لا بد من السرعة في تنفيذ حكم الإعدام بحق الجاني بالسرعة، وذلك توافقاً مع الوقت الزمني للجريمة، لتكون لها تأثير في كل من يحاول أن يرتكب مثل هذا السلوك الجرمي.

النظريات التي فسرت الجريمة:

نظرية ترابط الاختلاف Differential Association

و من العوامل المختلفة التي أدت إلى ظهور هذه النظرية، هنالك من يعود بهذه النظرية مثل(فول pfohl) وإلى نظرية التقليد لعالم الاجتماع الفرنسي جابريل تارد **Tarde(1843-1904)** الذي رفض مفهوم (دوركايم) للمجتمع كشيء في حد ذاته(**Thing In Itself**) ورأى أن السلوك والتفكير والشعور ينتقل من جيل إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى.

والجريمة كسلوك متعلم لا تختلف عن ذلك ورأى أن تلك العملية يحكمها قوانين التقليد الثلاثة وهي:

١- قوانين الاتصال القريب.
٢- قوانين تقليد المغلوب للغالب.
٣- قانون الإقحام أو الإدخال.

وفيما يتعلق بالقانون الأول. يعتقد (تارد) أن الإنسان يميل إلى تقليد الأفراد الأقرب إليه ويتمتع بعلاقات طيبة معهم فإذا كان الشخص يرتبط بعلاقات طيبة ووفيه مع أناس منحرفين فعلى الأرجح أن يقلدهم فيرتكب السلوك المنحرف، أما القانون الثاني، فهو ميل المغلوب أو الشخص ذي المكانة الاجتماعية المتدنية في تقليد الغالب أو الناجح أو الشخص ذي المكانة الاجتماعية المرموقة وخاصة في زمننا هذا، فقد يميل بعض الناس إلى تقليدهم لعل وعسى أن يصبحوا مثلهم من حيث المكانة. ومثال ذلك كأن يلجأ الشخص إلى التزوير أو النصب أو السرقة من أجل أن يصبح ثرياً أو ذا مكانة اجتماعية محترمة وهكذا ينحرف. أما القانون الأخير، فهو الإدخال أو الإقحام. ويضرب مثلاً على ذلك كيف حلت البندقية مكان السيف كأداة موت وجريمة. فدائماً نجد الأشياء الجديدة تحل مكان القديمة بقوة وهكذا قد يُساء استخدامها، وباختصار يمكن لنا تلخيص العوامل التي أدت إلى التحول الثقافي الإيكولوجي ويمكن تخيل الأثر الإيكولوجي على السلوك الإنساني كما في الشكل: الفقر والحراك الاجتماعي واللاتجانس العرقي التفكك الاجتماعي- الصراع الثقافي- الارتباطات المختلفة الموضوعية للجريمة(الوريكات،2004).

ويرى (سذرلاند): أن كل سلوك متعلم، عكس ما أتى به منظرون آخرون في ذلك العصر ولقد جاءت المبادئ العامة للنظرية كالآتي(البداينة، وآخرون، 2013):

السلوك الإجرامي سلوك متعلم.

١- السلوك الإجرامي متعلم عن طريق التعلم من خلال التواصل مع الآخرين.
٢- يحدث الجزء الرئيس لتعلم السلوك الإجرامي ضمن علاقات شخصية حميمة بين المجموعات.
٣- عند تعلم السلوك الإجرامي فإن عمليات التعلم تشمل:
   أ- أساليب ارتكاب الجريمة والتي قد تكون أحياناً معقدة أو بسيطة جداً.
٤- الاتجاه المحدد للحوافز والدوافع متعلم من تعريفات القوانين الشرعية على أنها محببة أو غير محببة للقوانين.
٥- يصبح شخص ما جانحاً بسبب الدخول في تعريفات محببة لانتهاك القانون عوضاً عن التعريفات غير المحببة لانتهاك القانون.
٦- الترابط التفاضلي قد يختلف في التكرار والمدة الزمنية والأولوية والحدة.
٧- إن عملية تعلم السلوك الإجرامي من خلال الارتباط بأنماط إجرامية وأنماط ضد الإجرام تتضمن الميكانزمات التي يتضمنها تعلم أي شيء آخر.

٩- بما أن السلوك الإجرامي هو تعبير عن حاجات وقيم عامة فهو لا يفسر بهذه الحاجات العامة والقيم بسبب أن السلوك غير الإجرامي هو تعبير عن نفس تلك الحاجات والقيم العامة.

وتقوم نظرية الترابط التفاضلي أن السلوك الإجرامي يأتي عن طريق التعلم بالترابط مع آخرين بصورة حميمة عن طريق التفاعل والتواصل مع هؤلاء الآخرين، يتم تعليم شيئين رئيسين هما: آليات ارتكاب السلوك الإجرامي والتعريفات(القيم والدوافع والمحركات والتبريرات والاتجاهات) وهي التي تعزز مثل هذا السلوك الإجرامي(البداينة، وآخرون، 2013):.

نظرية البناء الاجتماعي:

لقد وضع (دوركايم) كتاب تقسيم العمل سنة (1892) (تقسيم العمل في المجتمع) حيث يرى أن المجتمعات تتطور من البسيط غير المتخصص بحيث يتشابه الأفراد ويضعف تقسيم العمل أو ينعدم فيما أسماه المجتمعات البسيطة والتي يسيطر عليها التضامن الميكانيكي وهي العصبية في الثقافة العربية أي التضامن الاجتماعي (Social Soldiarity) ويعني تعاون الأفراد فيما بينهم لتحقيق الأهداف المتفق عليها مسألة تقوم على هذا التضامن الميكانيكي القائم على التشابه والتجانس الثقافي والاجتماعي وبذلك تسود نظرية الاتفاق بين أفراد المجتمع، أما المجتمعات الصناعية التي شهدت تطوراً هائلاً في كافة الميادين مما يعني مزيداً من تقسيم العمل والمهام، فجعلت اعتماد الجماعات على بعضها أكثر وضوحاً، وبالتالي زاد التضامن والشعور الجمعي فقد أسمى دوركايم هذه المرحلة بالتضامن العضوي.

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن المجتمعات الميكانيكية تفكر ويعمل الناس بشكل متشابه فيما عدا مسألة تقسيم العمل التي تقوم على النوع (الجنس). فالأهداف جماعية وعندما يتقدم ويتطور المجتمع يتعقد العمل ويزداد التخصص وتزداد العلاقات الاجتماعية تشابكاً وتفاعلاً فيظهر ما يسمى بالأهداف الفردية (Individual Goales) ويرى (دوركايم): أن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العضوية هي علاقات تعاقدية (Contractual) وأن المجتمع تعاقدي أي أن العلاقات بين الأفراد والجماعات ليست قائمة على روابط الدم والقرابة بل على روابط تعاقدية والمشكلة هنا أي في المجتمعات التعاقدية العضوية الحديثة. أن هذه الرابطة التعاقدية غالباً لا تحترم وبشكل مستمر ودائم، وذلك بسبب تغير الظروف الحياتية والمجتمعية والتي هي في وضع مضطرب معظم الأوقات. وعندما يحدث هذا الاضطراب تظهر الانوميا أو اللامعيارية وهذا يعني عند (دوركايم) أن الأنوميا ما هي إلا فشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعة التي تكون المعايير فيها غير قادرة على ضبط نشاط أعضاء المجتمع أي الظروف المجتمعة لا تستطيع أن تقود الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع فيجدون صعوبة في عملية التكيف الاجتماعي، وهذا بدورة سوف يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف. ولقد وجد (دوركايم) في دراسته عن الانتحار سنة 1897 أن النتيجة والتي مفادها أن الأنوميا ظاهرة ملازمة لتطور المجتمعات الغربية حتى يومنا هذ(الوريكات،2004)ا.

يرى(دوركايم) أن الجريمة والسلوك المنحرف وضبطهما مسألة في غاية الأهمية وظيفياً فهي تلعب أدواراً مختلفة تبعاً لنوعية المجتمع وعلاقته (ميكانيكي مقابل عضوي). فالجريمة أو السلوك المنحرف يلعب دوراً وظيفياً ثلاثياً في المجتمعات الميكانيكية وذلك كما يلي(الوريكات،2004):

أولا: بناء على تشابه الأفراد وتجانسهم في المجتمعات البسيطة. فإن التعدي على المعايير سوف يشكل عملية مكلفة قد تنتهي بطرده وعزله من المجتمع خاصة وأن القوانين غالباً ما تكون ثأرية وقمعية فالأفراد هنا سوف يضحون بمصالح هؤلاء الأفراد المنحرفين مسألة سهلة وواضحة وثانياً: إنّ الوظيفة الثانية للجريمة تأتي من خلال معاقبتها للجاني وهي هنا تؤكد على معايير الجماعة والحدود التي لا يمكن أن تتساهل تجاهها الجماعة وبالتالي فوظيفة الجريمة تتمثل في توضيح الحدود بين ما هو مقبول ومرفوض.

ثالثاً: إنّ الجريمة ومن خلال عقابها للمجرمين فهي تُقيّم باستمرار معايير الجماعة. إذن الجريمة ليست وظيفية بل أيضاً ضرورية

في المجتمعات البسيطة، ولكن مع زيادة التقدم والتحديث ومع انتقال المجتمع إلى المرحلة العضوية واستبدال الأعراف والمعايير بالقوانين المنظمة للتفاعل المعقد بين الأفراد فقد تصبح الجريمة باثولوجية وخاصة عندما يصبح البناء الاجتماعي غير قادر على ضبط وتنظيم عمليات التفاعل بين الأفراد وبذلك تظهر اللامعيارية.

لقد سبق وأشرنا إلى أن (دوركايم) رأى أن تفسير الظواهر الاجتماعية أو الحقائق لا يتم إلا عن طريق الحقائق الاجتماعية ومن اجل إعطاء نظريته مزيداً من المصداقية اختار دوركايم ظاهرة الانتحار أي أغرب سلوك اجتماعي يمكن أن يرتكبه الإنسان وذلك لأسباب عديدة ومنها سهولة تعريف الانتحار وتوفر الإحصائيات لهذه الظاهرة في أوروبا ومن أجل دحض التفسيرات النفسية والكونية إلا أنها لم تكن كلها دقيقة وخاصة التعريف وكذلك توفر الأرقام الصحيحة.

يرى (دوركايم): أن هذا السلوك (الانتحار) اجتماعي المنشأ وهذا يعني أن الاعتماد على عوامل غير اجتماعية في تفسيره مسألة غير صحيحة وبناءً على ذلك اختار متغيرات كالدين والحالة والظروف الاقتصادية وحاول تفسير تباين Individnal بعد أن انتحر أخ له ثم قام بجمع المعلومات عن أوروبا في القرن التاسع عشر وكذلك معلومات من المجتمعات البدائية preliterete Societies ومن أهم نتائج دراسته ما يلي (الوريكات،2004):

١- إن معدلات الانتحار متدنية في الدول الكاثوليك والبروتستنت.
٢- أن معدلات الانتحار عند اليهود أقل من تلك بين الكاثوليك والبروتستنت.
٣- أن غير المتزوجين والمطلقين والأرامل أثر انتحاراً من المتزوجين.
٤- تتضاعف معدلات الانتحار مع التقدم في السن.
٥- ويزداد الانتحار خلال الأزمات الاقتصادية مقارنة مع فترات الاستقرار الاقتصادي.
٦- تؤدي الحروب والثورات إلى زيادة معدلات الانتحار بشكل أكثر من الطبيعي.
٧- وتزداد معدلات الانتحار بين العسكريين أكثر من المدنيين.
٨- وجد أن بعض المجتمعات البدائية وبحكم المعايير الاجتماعية تقتضي بأن تنتحر الزوجة إذا مات زوجها وكذلك الخدم إذا مات أسيادهم.

نظرية كوهن(نظرية تشكيل رد الفعل) Reaction Formation Theory

يرى أن العصابات المنحرفة بسلوكياتها هي الأكثر وجوداً في الأحياء الفقيرة، والأهم من ذلك كله وجد أن سلوكيات العصابات غير نفعي(Nonutilitarian) وسلبي(Negativistic) وغير عقلاني (Nonrationnal)، حيث يرى أن كل الناس يبحثون عن مكانة اجتماعية، ولكن لا يستطيع الصغار المنافسة بشكل متساو من أجل المكانة وخاصة أبناء الفقراء الذين يحكمهم البناء الطبقي إضافة الى افتقارهم للحوافز المادية والمعنوية.

يمكن أجمال نظرة كوهن كما يلي: أن الضغوط الاجتماعية الناتجة عن التفكك الاجتماعي أو التنظيم الاجتماعي المتباين تخلق مواقف مشتركة للعديد من أبناء الطبقة الفقيرة، فالذين يتفاعلون بشكل متكرر مع العصابات المنحرفة ويرون فيهم الناس المهمين في حياتهم(Significant Others) فسوف يرون في الثقافة الفرعية المنحرفة الترياق الشافي لمشاكلهم(الوريكات، 2008).

إنّ النظريات السابقة رجحت ارتكاب السلوك الجرمي إلى نقص في البناء الاجتماعي كالفقر وتدني المستوى التعليمي، وفشل البناء الاجتماعي، والتفكك الاجتماعي.

النظرية المعرفية(Cognitive theory) :

يرى العالمان(فلين والتزر توماس وايت) (Walters White) سنة (1966) أن الجريمة والانحراف نتيجة للتفكير غير العقلاني، وقد ضربا مثالين على ذلك، فالمجرمون الذين يتخذون من الجريمة مهنة(Career Criminals) يتميزون بعدم الحس بالمسؤولية والانغماس الذاتي وراء السلوكيات المنحرفة، بينما المجرمون الذين

يتخذون من الجريمة أسلوباً حياتياً(Lifestyle Criminals) تتشابه سلوكاتهم مع سلوكات المراهقين وبالتالي هؤلاء ليس لديهم الحس بالمسؤولية والضبط الذاتي.

ويرى العالمين (والتزر ووايت) أن هناك صفات إدراكية بدائية للمجرمين الذين يتخذون من الجريمة أسلوباً حياتياً ونمطاً معيشياً فهؤلاء منذ نعومة أظفارهم يتميزون بسوء الإدارة فتكثر لديهم المشاكل، لأنهم أقرب لسلوك المراهقين في سلوكياتهم، فسوف نجدهم يسعون وراء الملذات والمنافع ذات الأمد القصير بدلاً من القدرة على تأجيل المنافع والملذات لتحقيق أهداف ذات أمد أبعد، لذلك فهم يدمرون حياتهم المستقبلية نتيجة ارتكابهم جرائم والسلوكيات المنحرفة(الوريكات، 2004).

الدراسات السابقة:

تشير دراسة(الدراوشة،2013) بعنوان"أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام"، والتي هدفت إلى التعرف على أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني وبلغت العينة (350) مبحوثاً، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر لمتغير الفقر في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني حيث بلغ الوسط الحسابي(4.21) وانحراف معياري(.851) ، وكذلك وجود أثر لمتغير البطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني حيث بلغ الوسط الحسابي(4.17) وانحراف معياري(.825).

كما تبين دراسة(عبدالله، 2011) بعنوان العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة على عينة بلغ حجمها (60) من الموقوفين الذين ارتكبوا الجرائم، في مديرية شرطة الانبار (المراكز)، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية وقد تبين أنّ هناك عدداً من الأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجريمة، حيث بلغت نسبة الذين يعانون من تفكك في علاقاتهم الأسرية (70%) ، والذين يعانون من تدهور في حالتهم المادية بلغت النسبة (86%) ، كما أن نسبة الذين كانت مستوياتهم العلمية متدنية بلغت (83%) ، وقد أكد أغلب أفراد العينة وبنسبة (80%) أنّ للصحبة السيئة تأثيراً سلبياً على الأشخاص، أما الذين كانت لمنطقتهم السكنية تأثير عليهم واكتسابهم للسلوك الإجرامي بلغت نسبتهم (75%) ، بينما الذين قالوا بأن السلوك الإجرامي مكتسب بلغت نسبتهم (63%) أما الذين قالوا بأنه موروث، فقد بلغت نسبتهم (36.6)، بينما تبين ضعف وسائل الضبط له تأثير في حدوث الجريمة (88%) ، بينما الذين كانوا يعانون من البطالة بلغت نسبتهم (80%) .

تبين دراسة (منصور،2010) بعنوان علاقة الجريمة كما يراها ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة، يتكون مجتمع الدراسة من جميع شرطة الباحة البالغ عددهم(97) ضابطاً حسب ما جاء في بيان الشرطة، وتوصلت الى النتائج التالية: هناك علاقة مابين محور تعاطي المخدرات والمسكرات والجريمة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.91) وانحراف معياري(.565)، كما أن هناك علاقة نوعية ما يشاهد القنوات الفضائية والجريمة حيث بلغ المتوسط الحسابي مرتفع بلغ(4.27) وانحراف معياري(.489)، ، وتدني مستوى دخل الفرد والجريمة حيث بلغ المتوسط الحسابي بلغ(3.91) وانحراف معياري(.562)، ، وتدني المستوى التعليمي.

أظهرت دراسة(القحطاني،2010) بعنوان جرائم القتل: عوامله وآثارها الاجتماعية، التي هدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل جرائم القتل في سجن أبها في المملكة العربية السعودية وأهم آثارها الاجتماعية، وتكونت عينة الدراسة من (200) نزيل تم اختيارهم وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن من أهم عوامل جريمة القتل هو الاجتماعي بمتوسط حسابي(4.11) وانحراف معياري(.6755)، ثم الاقتصاد بمتوسط حسابي(4.02) وانحراف معياري(.665) كما اتضح من النتائج أنّ من أهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن جريمة القتل هو انتشار الجريمة الجنسية بمتوسط حسابي(4.12) وانحراف معياري(1.10) ثم عدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة المالية بمتوسط حسابي(4.00) وانحراف معياري(1.08)وقد بينت النتائج أن مرتكبي جريمة القتل هم في الغالب من ذوي المستوى التعليمي الأمي(لا يقرأ ولا يكتب)، كما بينت النتائج ارتفاع جريمة القتل في المدينة .

أجرى كل من (العبد الرزاق، والوريكات، 2008) دراسة بعنوان أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن: منهج تحليل التكامل المشترك" حيث هدفت إلى بيان أثر المتغيرات

الاقتصادية الكلية في الجريمة في الأردن خلال الفترة(2006-1973)، ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطأ(VECM)، وتم الحصول على البيانات اللازمة من مديرية الأمن العام ودائرة الإحصاءات العامة ونشرات البنك المركزي، وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات، وطريقة (جوهانسن يوليوس) للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات، وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، ودلت نتائج نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وبذلك فإن هناك علاقات سببية بين المتغيرات إلا إنّ الاتجاه محدد، وتشير نتائج نموذج التصحيح متجه الخطأ ودالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة، وأن اتجاه السببية من البطالة إلى الجريمة ، وكذلك هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة وأن الاتجاه من الدخل إلى الجريمة.

أظهرت دراسة (الصالح،2002) بعنوان التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة في المجتمع الأردني من عام (1990-1967)، وقد استخدم الباحث السجلات الإحصائية لدائرة التحقيقات الجنائية للأمن العام في وزارة الداخلية وقد تبين إن أكثر الجرائم إضراراً بالمجتمع الأردني هي جرائم الثأر والقتل حيث شكلت (13%) وإن من أهم دوافعها في المجتمع الأردني هو الطمع والجشع وضعف الوازع الديني والأخلاقي، والتفكك الأسري، وزيادة تكاليف الحياة.

كما تبين دراسة المهيرات (2000) في (جغرافيا الجريمة، دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في الأردن من عام (1996 -1985) حيث هدفت إلى التعرف على الجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية من عام (1996-1985) حيث أوضح فيها تزايد ارتفاع جرائم القتل من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة ومن أبرز نتائجها من حيث المستوى الاقتصادي فقد كانت فئة الأعمال الحرة الأكثر في ارتكاب جرائم القتل وذلك لعملهم في تجارة الأسلحة والمخدرات والسرقة، أما من حيث تأثير التفكك الأسري في ارتكاب جريمة القتل، فقد بينت الدراسة أن (55%) من أفراد العينة القتلة يعانون من وضع أسري متفكك، كما اتضح من الدراسة إن جريمة القتل بجميع أنماطها احتلت المرتبة الرابعة من بين أنواع الجرائم في المملكة الأردنية الهاشمية وشكلت ما نسبته (10.30%) من حجم عينة الدراسة ، كما أوضحت الدراسة إن أكثر جرائم القتل تركز في المدن الكبرى مثل أربد حيث جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد الجرائم المرتكبة بنسبة (20%)،كما أشارت النتائج إلى أنّ (66%) من جرائم القتل حدثت أثناء ساعات النهار، وبنسبة (33.1%) ارتكبت أثناء ساعات الليل نظراً لطبيعة هذهِ الجريمة .

تشير دراسة(McGloin, J., & Piquero, A. 2009) بعنوان السلوك ولانحراف العنيف في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبين أن عصابات الشوارع الموزعة للمخدرات غير المشروعة يرتكبون جرائم القتل في المدن الأمريكية، وهكذا يكون الأفراد أكثر ميلاً لارتكاب السلوك المنحرف مع مجموعه ومن العوامل الاجتماعية المؤدية الى ارتكابهم لجرائم القتل الضغط من قبل الأقران، والتفكك الأسري، والعزلة الثقافية ، والفقر، وتدني المستوى الاقتصادي البيئة الاجتماعية تساهم في ارتكاب العنف، وتبين الدراسة كذلك أن الحل لهذه المشكلة استخدام الشرطة للقوة لردع تلك العصابات ووضع تشريعات صارمة للتعامل مع هذه العصابات.

وتظهر دراسة فايسون (Voisin et al. 2008). حول نشاط العصابات في أمريكا، التي توصلت إلي أن يكون هناك ارتفاع ملحوظ في انضمام الشباب والشابات المراهقين إلى عصابة، مما ساهم في زيادة كبيرة في معدل جرائم القتل بسبب التفكك الأسري ، وكذلك الأفراد الذين يعيشون في الأحياء المعدومة قليلة التعليم.

تشير دراسة كينجسبري (Kingsbury, A. 2008) حول ظاهرة القتل التي تقوم به العصابات من الأمريكيين من أصل أفريقي أن لليأس دوراً رئيساً، وكان السبب الرئيس للوفاة بين الرجال السود الذين تتراوح أعمارهم بين ل(15-34)، ويأتون من أحياء فقيرة .وتشير دراسة ماركو كوزي (Cozzi. M,2003) بعنوان: البطالة والملكيات في أمريكيا، هدفت إلى التعرف على

أثر معدلات البطالة ومدتها في سلوك الذكور من الأمريكان السود، قد توصلت إلى نتيجة مفادها إلى أنّه لا يوجد اختلاف بين السود والبيض من حيث معدلات البطالة إلى معدلات الجريمة، وأنّ السود العاطلين عن العمل أكثر ارتكاباً للجرائم، فقد لوحظ ارتفاع معدل البطالة لدى السود في أمريكيا ضعف معدل بطالة الأمريكان البيض، وأغلب الوظائف التي يشغلها السود ذات أجور متدنية مقارنة بالبيض، فبالتالي نجد أن ارتفاع معدل الجريمة بين السود ينبغي رده إلى الظروف الاقتصادية والمعيشية السيئة أو المتدنية التي يعشونها.تشير دراسة(Lind.et.al.2004) بعنوان:(قتل الأم)، وأجريت الدراسة على عينة بلغ حجمها (237) طفلاً من الذين عانوا من القتل أو الشروع، حيث تبين أن(146) طفلاً عانوا من القتل أو الشروع بقتل الأم من قبل الأب، و(91) طفلاً والداتهم تعرضن للقتل من قبل شريك حميم، وهذه الدراسة وصفية، حيث تشير الدراسة إلى انتشار عدد هائل من الأطفال المعرضين لقتل أمهاتهم أو الشروع بالقتل، وندرة التدخلات المنتظمة المقدمة لهؤلاء الأطفال حيث يتعرض الأطفال للإساءة في المعاملة والضغوطات التي تواجهم ، حيث إن الأطفال أكثر تضرراً بسبب قتل أمهاتهم.أمّا دراسة فانزيلبر وليدرمان ولويزا (Fajnzylber & Lederman & Loayza, 2001) بعنوان: المساواة والنشاط الجرمي، هدفت إلى التعرف على مدى الارتباط بين عدالة توزيع الدخل وبين معدل الجريمة خلال دراسة المؤشرات خلال الفترة الواقعة من (1965 م . 1995م) لـ (٣٩) دولة بالنسبة لجرائم القتل والسطو والسرقة وتوصلوا إلى نتيجة مفادها (أن الجريمة والتفاوت في توزيع الدخل ارتبط ارتباطاً إيجابياً سواء بين الدول أو داخل كل دولة على حدا، وخلصوا إلى إن الجرائم على الأشخاص تنخفض عندما تتحسن الظروف الاقتصادية، حيث إن خفض معدل الفقر القومي يؤدي إلى انخفاض معدل الجريمة القومي.

إجراءات الدراسة: يتناول هذا الفصل وصفًا للمنهج المستخدم في الدراسة، وكذلك مجتمع الدراسة وعينتها، ووصفاً لأداة الدراسة وطرق التحقق من صدقها وثباتها، والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة. وفيما يلي تفصيل بذلك:

منهجية الدراسة:وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة محاولتها معرفة العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ، تعتمد المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على المسح الاجتماعي الذي تضمن المسح المكتبي الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائياً للإجابة على أسئلة الدراسة، وأن الطريقة التي تم استخدامها في هذه الدراسة هي طريقة المسح الاجتماعي.

مجتمع الدراسة:تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الأردنية موزعين على ثلاثة أقاليم هي: أقليم الوسط(الجامعة الأردنية)، إقليم الشمال(جامعة اليرموك)، إقليم الجنوب(جامعة الحسين بن طلال).

عينة الدراسة:تم سحب عينة عشوائية بسيطة من جميع الكليات بواقع(4) مواد من كل جامعة وتم توزيع الاستبانة على عدد كبير من الطلبة في تلك المواد وبلغ مجموع الطلبة المستجيبين (433) من تلك الجامعات حسب الجدول رقم (1) الآ

المتغير	العدد	النسبة المئوية
الأردنيّة	144	%63.28
اليرموك	146	%33.71
الحسين	143	%33.03
المجموع	433	%100

الجدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

أداة الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداة دراسة لقياس العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل، حيث تم تطويرها اعتماداً على دراسات سابقة مثل دراسة (النمر، 2015)، (القحطاني،2010)، (المهيرات،2000) ، وصممت الأداة على مقياس ليكرت الخماسي(1-5).

حيث تكونت الاستبانة مما يلي:الجزء الأول: يشمل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة (المستوى التعليمي، الجنس ، الوظيفة الحالية)، وقيست بالأسئلة من (1-4).

الجزء الثاني: العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل، ويتكون من المحاور التالية:

١. الفقرات من 5-20 تقيس العوامل الاجتماعية.

وللتعرف العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. وتم مراعاة تدرج المقياس المستخدم في الدراسة على النحو الآتي:

تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق إطلاقاً
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)

واستناداً إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة، سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي :

مرتفع	متوسط	منخفض
3.49-5 فما فوق	3.49-2.5	2.49-1

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3.5) فيكون مستوى التقييم مرتفعاً، وهذا يعني موافقة أفراد المجتمع على الفقرة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.5-3.49) فإن مستوى التقييم متوسط ، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) فيكون مستوى التقييم منخفضاً.

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من مناسبة تطبيق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضه على (5) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال علم الجريمة وعلم الاجتماع، وعلم النفس والقياس التربوي، والعلوم التربوية، بالجامعات الأردنية، وقد تم اعتماد نسبة اتفاق (75%) من لجنة المحكمين، وفي ضوء ذلك تم الأخذ بآراء المحكمين وإجراء التعديلات الضرورية، والتي تمثلت في إعادة الصياغة اللغوية لبعض الفقرات.

ثبات الأداة:

وتم التحقق من ثبات أداة الدراسة عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS، حيث بلغ قيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا (0.712)، وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة.

اعتمدت الدراسة عدداً من الأساليب والاختبارات الإحصائية للإجابة عن تساؤلات الدراسة، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) ومن أهم هذه الأساليب والاختبارات ما يلي:

١. مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للمحاور باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

٢. معامل الارتباط بيرسون لإجراء فحص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

٣. استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA).

خصائص عينة الدراسة:

١.النوع الاجتماعي:يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (2) المتعلقة بخصائص عينة الدراسة أن حوالي (87.75%) من أفراد عينة الدراسة من الذكور مقابل حوالي(12.25%) من الإناث، ويلاحظ أن عينة الدراسة كانت في الغالب من فئة الشباب .

المتغير	العدد	النسبة المئوية
ذكور	274	%63.28
إناث	159	%36.72
المجموع	433	%100

الجدول (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

٢. مستوى الدخل الشهري: الجدول (3)

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3) أن أفراد العينة الذين مستوى دخلهم الشهري أكثر من 400 دينار بلغت النسبة(36.02)،

المتغير	العدد	النسبة المئوية
أقل من 200 دينار	55	%12.70
من 200- 299 دينار	102	%23.55
من 300-399	120	%27.71
أكثر من 400 دينار	156	%36.02
المجموع	433	%100

يليه الذين كان مستوى دخلهم الشهري من من(200– 299) دينار، ثم بعد ذلك الذين مستوى دخلهم الشهري من(300–399) دينار بنسبة(27.71%)، أما من كان مستوى دخلهم الشهري أقل من 200 دينار، فقد بلغت نسبتهم (12.70%).

3.المستوى التعليمي:

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (4) أن المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة في السنة الأولى كان بنسبة (35.79%)، يليه السنة الرابعة بنسبة (27.48%)، ثم بعد ذلك السنة الثالثة بنسبة (18.24%) ثم السنة الثانية بنسبة (15.70%)، وأخيراً السنة الخامسةبنسبة(7.62%).

الجدول (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المتغير	العدد	النسبة المئوية
أولى	155	%35.79
ثانية	68	%15.70
ثالثة	79	%18.24
رابعة	119	%27.48
خامسة	12	%7.62
المجموع	433	%100

٤. الكلية :

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الكليات الإنسانية (79.90%)، والكليات العلمية بنسبة(20%

الجدول (5)توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

المتغير	العدد	النسبة المئوية
إنسانية	246	%79.90
علمية	187	%20.10
المجموع	433	%100

الجدول رقم(6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	المستوى حسب المتوسط
التفكك الأسري.	4.30	.769	1	مرتفع
ضعف الوازع الديني.	4.29	.703	2	مرتفع
ضعف وسائل الضبط الاجتماعي.	4.28	.645	3	مرتفع
رفقاء السوء.	4.27	.678	4	مرتفع
أوقات الفراغ	4.21	.686	4	مرتفع
تفشي لإدمان وانتشار المخدرات في المجتمع.	4.20	.667	5	مرتفع
القلق والتوتر عند أفراد الأسرة	4.18	.708	6	مرتفع
البطالة.	4.16	.732	7	مرتفع
الميل نحو العزلة والانطواء.	4.15	.797	8	مرتفع
تدني المستوى التعليمي.	4.13	.758	9	مرتفع
تدهور الوضع المالي.	4.11	.784	10	مرتفع
تعاطي المشروبات الروحية.	4.09	.625	11	مرتفع
الاكتظاظ السكاني في الأحياء السكنية.	4.08	.801	12	مرتفع
الشعور بالنقص وعدم القدرة على تجاوز الظروف الصعبة	4.05	807	13	مرتفع
الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة.	3.95	.804	14	مرتفع
إهمال الواجبات الاجتماعية.	3.44	.984	15	مرتفع
المتوسط الحسابي العام	4.19	.715	-	مرتفع

تشير نتائج الجدول رقم(6) إلى أن من أبرز أثار المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية جاء في المرتبة الأولى التفكك الأسري حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.30) وانحراف معياري (7.69)، ثم يليه في المرتبة الثانية ضعف الوازع الديني حيث بلغ المتوسط الحسابي(4.29) وانحراف معياري(7.03)، يليه في المرتبة الثالثة ضعف وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع حيث بلغ المتوسط الحسابي(4.28) وانحراف معياري(.645)، وأقلها إهمال الواجبات الاجتماعية بمتوسط حسابي بلغ (3.44) وانحراف معياري (.984)، كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابي العام لأثر المتغيرات الاجتماعية جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط (4.19)، والانحراف المعياري(.715) .

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<٠,٠٥) لأثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية والتي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي الدخل؟

ولاختبار هذه الفرضية، تم إجراء اختبار تحليل التباين، كما يظهر في الجدول رقم (7) الآتي:

جدول (7)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة لأثر المتغيرات الاجتماعية على جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية تبعا للمتغيرات الديموغرافيه

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
النوع الاجتماعي	بين المجموعات	2.882	2	.222	.666	.639
	داخل المجموعات	1.000	431	.333		
	المجموع	3.981	433			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	11.549	3	.366	2.273	.077
	داخل المجموعات	.500	400	.161		
	المجموع	12.009	433			
الدخل	بين المجموعات	9.359	2	.636	3.763	.142
	داخل المجموعات	.500	431	.169		
	المجموع	8.099	433			

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥α).

يشير الجدول رقم (7) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية ، والتي تعزى لاختلاف المتغيرات (النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، الوظيفة)، عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:ما أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية؟أن من أبرز أثار المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية جاء في المرتبة الأولى التفكك الأسري، ثم يليه في المرتبة الثانية ضعف الوازع الديني، ثم يليه في المرتبة الثالثة ضعف وسائل الضبط الاجتماعي، كما أن المتوسطات الحسابي العام لأثر المتغيرات الاجتماعية جاء بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط (4.19)، والانحراف المعياري(.715) ، واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة(عبدالله، 2011)، و(القحطاني،2010)، (ومنصور،2010)،(McGloin, J., & Piquero, A. 2009)، وفايسون Voisin et al. 2008) (الصالح،2002).

يرى الباحث لا بد من ضرورة التوعية الدينية، وتعزيز دور الأسرة وذلك في الدور التربوي والأخلاقي والرقابي، وتأكيد الثقة بين أفرادها وتنمية أواصر المحبة والوفاء والاحترام، والتربية السوية للأطفال على القيم والأخلاق الإنسانية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α<٠,٠٥) لأثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية والتي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والمستوى التعليمي والوظيفة؟أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جرائم القتل في المجتمع الأردني ، التي تعزى لاختلاف المتغيرات (النوع الاجتماعي، والمستوى التعليمي، الوظيفة)، عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة فقد تم وضع عدد من التوصيات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١. إقامة المؤتمرات الإرشادية، وتنفيذ برامج وتدريب وحملات توعية عبر وسائل الأعلام بخطورة جريمة القتل ومخاطرها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع والعواقب الوخيمة الناتجة عنها.
٢. ضرورة أن تهتم الأسرة برعاية أبنائها وتشديد المتابعة والرقابة عليهم.
٣. توجيه المؤسسات الدينية في الدولة لتوضيح دور الدين في الحد من جرائم القتل في المجتمع.
٤. ضرورة أن تبرز المدارس والجامعات الدور الإرشادي والتوعية لما تترك الجرائم من آثار سلبية على المجتمع.
٥. ضرورة تدريب الشرطة على منع جرائم القتل، وتوفير الملاذ الآمن للأفراد المعرضين لجريمة القتل.
٦. دعوة الباحثين المختصين إجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية على أسس علمية تتناول العوامل المؤدية لجريمة القتل

لمراجع

المراجع باللغة العربية:

ابن منظور، جمال الدين محمد الأفريقي،(2010)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، عمان.

أحمد، توفيق عبد الرحمن (2006). **دروس في علم الجريمة**–نشأة علم الإجرام وعوامل الإجرام الداخلية والخارجية مقروناً بإحصاءات جنائي، دار وائل للنشر، عمان، ط١.

إبراهيم، سعاد سعيد،(2012)، **جرائم القتل في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنوفية، مصر.

إبراهيم، ريكان، (1987)، **العنف والعدوان**، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

بن عمرو، أحمد،(1998)، **الديات**، الطبعة الأولى، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية.

البداينة، ذياب موسى(2003)،**واقع وأفاق الجريمة في الوطن العربي**،(ط2)، الرياض،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

البداينة، ذياب، الخطار، عارف، الحسن، خوله، الخريشة، رافع،(2013)، نظرية علم الجريمة، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان.

البنا، خليل. (2010). **انحراف الأحداث بين القانون والمجتمع**. عمان: دار أمواج للنشر والتوزيع.

التقرير الإحصائي الجنائي،(2014). مديرية الأمن العام.

التقرير الإحصائي الجنائي،(2013). مديرية الأمن العام.

الثقفي، سلطان أحمد،(2001)،**خصائص الجريمة والأداء الشرطي في مدينة الرياض عام (١٤١٥هـ- ١٤٢٠هـ)**، ط٣، الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية.

حطب، زهير (١٩٩٥م)، **دوافع وخصائص وسمات مرتكبي سرقة السيارات**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ص (٤).

حسن، أحمد إبراهيم،(1999)، **تاريخ النظم القانونية والاجتماعية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

الحسين، أسماء،(2006)، **أسباب الإرهاب والعنف والتطرف**، دراسة تحليلية، شبكة الانترنت.

حمزة، فرحان محمد،(1994)، **العدائية لدى طلبة الجامعة المقبولين والمرفوضين اجتماعياً**، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الآداب، جامعة بغداد

الجبوري، عبدالله،(1989)، **فقه الجنايات**، بغداد، الطبعة الأولى.

رمضان، السيد،(1986)، **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية.

الزبيدي، كامل علوان،(1999)، **الجريمة والعنف وعلاقتها بأحداث الحياة** ، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد(45)، بغداد.

زيد، محمد إبراهيم زيد، (1978)، **مقدمة في علم الإجرام والسلوك الاجتماعي**..

الدراوشة، عبدالله سالم،. (2013). **أثر الفقر والبطالة على السلوك الجرمي في المجتمع** الأردني،. مجلة الجامعة الأردنية للعلوم الاجتماعية، عمان.

الشاذلي، فتوح، (2006)، **أساسيات علم الإجرام والعقاب**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان.

الشناوي، محمد محروس،(1988)، **جريمة القتل داخل العائلة، دراسة نفسية اجتماعية من واقع الجرائم المنشورة في الصحف المصرية**، المجلة العربية للدراسات الأمنية.

شوية، سيف،(2004)، **التغير الاجتماعي والاقتصادي وعلاقته بظاهرة الإرهاب في الجزائر**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والإحداث والعلوم الاجتماعية، نوة وراء التغيير، دمشق، سوريا.

شمس، محمود عقاد، (1999) **تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات(دراسة كمية كيف**ية)، مركز أبحاث مكافحة الجريمة الرياض.

الصنيع، صالح، (1994)، **التدين علاج الجريمة**، جامعة الأمام بن محمد سعود الإسلامية، الرياض.

الصالح مصلح (2002) **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، دارسة في علم الاجتماع الجنائي**، الطبعة الأولى الوراق للنشر والتوزيع.

العبد الرازق، بشير أحمد فرج، الوريكات، عايد (2008)، **أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن**، منهج تحليل التكامل المشترك، مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان الإرهاب في العصر الرقمي، 10-2008/7/12.

عبد الستار، فوزية (1995) **مبادئ علم الاجرام والعقاب**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربي،بيروت.

العوجي، مصطفى(1985)، **دراسة في العلم الجنائي والجريمة والمجرم**، بيروت.

عبدالله، نوري سعدون (2011)، **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة**، بغداد، مجلة جامعة الأنبار.

عودة، عبدالقادر، **التشريع الجنائي الإسلامي**، مقارناً بالقانون الوضعي، الجزء الأول، الطبعة العاشرة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت.

عبدالحميد، نظام الدين، (1975)، **جناية القتل العمد في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة بغداد، مطبعة اليرموك.

العاني، مزاحم جاسم،(1999)، **اتجاهات عينة من المواطنين نحو بعض السلوك المنحرف(الرشوة، الاختلاس، والتزوير)**، بيت الحكمة، المجلد(33)، مطبعة اليرموك، بغداد.

المجذوب، أحمد علي،(1993)، **الأمن الفكري والعقائدي**، ومفاهيمه، وخصائصه وكيفية تحقيقه، ندوة استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية، الرياض، السعودية.

المهيرات ، بركات (2000) . **جغرافيا الجريمة**، دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في الأردن من عام (1996 –1985)، الأردن.

محمد، رواس قلعجي،(1996)، **معجم لغة الفقهاء**، لبنان، بيروت.

الفيروز آبادي، محمد يعقوب، (1987). **القاموس المحيط، الطبعة2**، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الرميح، يوسف بن احمد،1424هـ)، تحليل سوسيولوجي لأنماط واتجاهات الجريمة في شبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل التوحيد، مجلة البحوث الأمنية، المجلد12، (24)، ص (111–143).

النمر، حمود نوار،(٢٠١٥)، جريمة القتل في المجتمع السعودي،

الوريكات، عايد عواد، (2004)، نظريات علم الجريمة، الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

الوكيل، سيد. (2007). دراسة مقارنة لسمات شخصية آباء وأمهات الجانحين وغير الجانحين. مجلة علم النفس –مصر، 20(76)، 178–182.

المراجع الأجنبيه

Cozzi M, (2003). **Black Unemployment and Propert. Crime in the U.S.A; Quantitative Analysis**, University College OF London.

Rizer,G,(1986),Social Problems,N.Y.Random House.

Farrington, D. (2005). ***Childhood*** origins of antisocial behavior. ***Clinical Psychology & Psychotherapy, 12***(3), 14 -177.

Fajnzylber P. ,lederman D.& loayza N, (2001)." IN EQUALIIY AND VIOL _ ENT CRIME", **The Journal OF Law and Economics**, Vol. 3, P(88-121).

McGloin, J., & Piquero, A. (2009). 'I wasn't alone': Collective behaviour and violent delinquency. Australian & New Zealand Journal of Criminology, 42(3), 336–353**.**

Linda A.Lewan dowski,Judith McFarlane Jacquelyn.c.cambell,(2004), Hekilled my mommy , murder or attempted Murder of child's mother, of family violencemvol.19,no.4

Voisin, D., Neilands, T., Salazar, L., Crosby, R., & DiClemente, R. (2008). Pathways to drug and sexual risk behaviors among detained adolescents. Social Work Research, 32(3), 147–157.

Kingsbury, A. (2008). The war on gangs. U.S. News & World Report, 145(13), 33–36.